

الدم وغيرها ولا يلزم من ذلك نقص احد منهم انما قال
 الغزالي واعلم ان المصيب عنده اهل السنة على رضي الله تعالى
 عنه والمخطي معاوية واصحابه فان قلنا كل مجتهد في الفروع
 مصيب فلا اشكال وان قلنا المصيب واحد فالمخطي في
 الاجتهاد في الفروع مع انتفاء التقدير عنه ماجوز غير
 ما زور وبسبب تلك الحروب ان القضايا كانت مشتبهة
 فلهذا اشتباهها اختلف اجتهادهم وصاروا ثلاثة اقسام
 قسم ظهر لهم بالاجتهاد ان الحق في هذا الطرف وان مخالفه
 باطل فوجب عليهم نصرته وقنال الباغي عليه فيما اعتقدوه
 ففعلوا ذلك ولم يكن محل هذه صفة التنازع عن
 مساعدة الامام العادل في قتال البقاة في اعتقاد ح
 وقسم عكسه سوا بسوا وقسم ثالث اشتبهت عليهم القضية
 وغير واقف فلم يظهر لهم ترجيح احد الطرفين فاعتزلوا
 العزيمين وكان هذا الاعتزال هو الواجب في حقهم لانه لا عمل
 الاقدام على قتال مسلم حتى يظهر استحقاقه لذلك وبالجملة
 تكلم مفذون ماجوزون ولهذا اتفق اهل الحق
 ومن يعتد به في الاجماع على قبول شهادتهم ورواياتهم
 وتحقق عند التهم حتى يثبت القادح الذي لا يقبل التاويل
 في معون فعمل في حقه بمقتضى ما ثبت تنسبتهات
 الاول انها قال ان خضت فيه لان بعض المحققين
 قال ان البحث في احوال الصحابة رضوان الله عليهم
 اجمعين وعماجري بينهم من الموانعة والمخالفة ليست من
 العقائد الدينية ولا من القواعد الكلامية وليس هو

مما

في بيانها مع تبيين
 راجع الى الصحاح في
 التلاوة

مما ينتفع به في الدين بل ربما اضرب اليقين وانما ذكر القوم
 منها انتقائي كتنهم صوتا للقاصرين عن التاويل عن اعتقاد
 ظواهر حكايات الرافضة ورواياتها التي تجتهدون لا يصل
 الي حقيقة علمها وان الخوض في ذلك انما يباح للتعليم
 اولرد على المتعصبين اولئذ ريس كتيب تشتمل على تلك
 الاثار فلا يحل ذلك للقوام لفرط جهلهم بالتاويل لما قاله
 المحققون الثاني قوله واجتنب عطف على اول الاضافة
 في ذلك الحسد بيانية وهذا على سبيل الوجوب فقد قال
 عليه الصلاة والسلام الله الله في اصحابي لا تتخذوه منيضا
 بعدي ولقوله ايضا من اذاهم فقد اذاني ومن اذاني فقد
 اذي الله ومن اذي الله يوشك ان ياخذة وقال لا تسبوا
 اصحابي وفي رواية من سب اصحابي فعليه لعنة الله
 والملائكة والناس اجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا
 ومن هنا قال القاضي من سب غير الر وجات فقد اذى كبره للفتنة
 صاب الله عليه وسلم فاعل ذلك وعليه الادب بالاجتهاد بحسب
 القابل والمقول فيه على مشهور من هب مال كحيث لم يشتمل
 سبه على تدف قال ومن قال انهم كانوا على ضلالة وكفر فانه يقبل
 وعند سحنون مثله فيمن قال ذلك في الخلفا الاربعة وسب كل في
 غيرهم وذكر في الشفاخا لا فيمن كفر عثمان او عليا وخرم الفرز
 ابن عبد السلام الشافعي بعد م التكفير ولفظ القرطبي لم
 يختلف في كفر من قال انهم كانوا على ضلالة لانه انكر ما علم من
 الدين ضرر وكره وكذب الله ورسوله فيما خبر به واختلف
 هل يستتاب وتقبل توبته كالمرة تولا يستتاب ولا تقبل

ايضا عند رعايا وشيخ
 او صدق في قوله